



دراسة الجدوى الاقتصادية لشركة
المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات
" شركة مساهمة مصرية "

خاضعة لأحكام القانون رقم 8 لسنة 1997 و قانون رقم 95 لسنة 1992
ولائحته التنفيذية

صفحة رقم (1) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



Riqueza Financial Consultancy

ركويزا للاستشارات المالية عن الأوراق المالية

السادة / شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات
الموضوع: دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع تقديم خدمة الدفع غير النقدي والتجارة الالكترونية.

برجاء التفضل بالاستلام.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

شركة ركويزا للاستشارات المالية عن الاوراق المالية

العضو المنتدب

هاجر محمد عبد الوهاب



صفحة رقم (2) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



عناصر الدراسة

4-7	الملخص التنفيذي - تقرير المستشار المالي
8-10	1. معلومات أساسية عن الشركة
11-19	2. نبذة عن الاقتصاد المصري والعالمي • أداء الاقتصاد المصري • فرص الاقتصاد المصري
20-25	3. نبذة عامة على قطاع تكنولوجيا المعلومات في مصر
26-27	4. نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات
28-46	5. الدراسة المالية

صفحة رقم (3) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)





تقرير المستشار المالي المستقل

بناءً على تكليفنا نحن شركة ركويزا للاستشارات المالية عن الأوراق المالية (ش.م.م) من المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات بتحديد مدى جدوى مشروع خدمات الدفع غير النقدي والتجارة الإلكترونية وذلك لمواكبة احتياجات السوق المحلي من تلك الخدمات ومواجهة الزيادة في حجم الطلب حيث يرتفع أعداد السكان في جمهورية مصر العربية سنوياً كما تُعتبر أكبر فئة مستهدفة بشكل مباشر وغير مباشر هي الطبقة المتوسطة رجالاً ونساءً بمختلف الفئات العمرية إما كُمستخدم مباشر على الأغلب أو كُمتخذاً قرار شرائي.

ولذا يعتبر المشروع من الفرص الاستثمارية الكبيرة. ويتميز الطلب على خدمات الدفع غير النقدي والتجارة الإلكترونية بالزيادة والاستمرارية نظراً لازدياد حجم الفئة المستهدفة للمشروع ومن المتوقع ارتفاع حجم الفئة المستهدفة خلال السنوات القادمة.

• مصدر المعلومات للدراسة:

1. الخطة المستقبلية المقدمة من الشركة والتفسيرات والإيضاحات والمعلومات المقدمة من إدارة الشركة والتي تعتبر المصدر الأساسي للمعلومات وذلك بالإضافة إلى مصادر المعلومات الأخرى الموضحة في هذا التقرير.
2. البيانات والتحليلات والافتراضات المقدمة من إدارة الشركة وتم مراجعة الافتراضات وفقاً لما رأيناه معقول.
3. لقد حصلت شركة ركويزا للاستشارات المالية عن الأوراق المالية على البيانات والتقديرات المستقبلية والآراء المتضمنة في هذا التقرير من العميل وقد تم افتراض صحتها ومصادقيتها.
4. يعنى هذا التقرير بالوقائع والظروف القائمة في تاريخه، والمستشار المالي المستقل ليس ملزم بتحديث هذا التقرير ليشمل الأحداث اللاحقة على تاريخ هذا التقييم.
5. تم الاعتماد في تقييم الشركة على المعايير المصرية للتقييم المالي للمنشآت والتي صدرت بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 1 لسنة 2017 بتاريخ 2017/1/18.

• المسئولية المهنية:

نقر نحن المستشار المالي: شركة ركويزا للاستشارات المالية عن الأوراق المالية بأننا مستقلون عن تلك الشركة والأشخاص المرتبطة بها وأعضاء مجلس إدارتها ومراقبي حساباتها ولا تربطنا بهم أى مصالح شخصية



صفحة رقم (4) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



تم تقدير أتعاب شركة ركويزا للاستشارات المالية نظير إعداد هذه الدراسة بمعزل عن نتيجة الدراسة ودون السعي نحو الوصول إلى قيم محددة مسبقاً بواسطة إدارة الشركة أو إدارة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات أو أي طرف آخر .

كما نؤكد على أن شركة ركويزا للاستشارات المالية عن الأوراق المالية غير مسئولة عن تحديث ايه بيانات في هذا الدراسة كنتيجة لأحداث لاحقة من تاريخ إعدادها .
فقد خصصت شركتنا مجموعة عمل متخصصة لإعداد دراسة الجدوي هذه وانتهت الى ما يلي :

- يتطلب المشروع تكلفة حوالى 10 مليون جنيه و 323 ألف جنيه و تسعى الشركة تمويلها ذاتيا عن طريق زيادة رأس المال، ومبلغ 343 ألف جنيه جاري مساهمين.
- تبلغ قيمة صافي ارباح المشروع خلال فترة الدراسة نحو 57,696 مليون جنيه، فيما بلغت قيمة التدفقات النقدية المخصومة 2,940 مليون جنيه وقدرت فترة الاسترداد العادية بحوالى 3.80 سنة وفترة الاسترداد المخصومة بحوالى 5.18 سنة وبلغ معدل العائد الداخلى حوالى 36.25%.

• إخلاء المسؤولية

لا يفترض في هذا التقرير انه شامل لجميع التفاصيل وليس الغرض منه ان يقدم وصفاً شاملاً لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات ش.م.م والتحليل والبيانات والمعلومات المتضمنة تم تحديدها على أساس المعلومات والمستندات والبيانات المقدمة من إدارة الشركة. والمعلومات المتوافرة على النطاق العام والتي لم يتم التحقق منه بشكل مستقل. ولا توجد اى تعهدات او ضمانات صريحة او ضمنية من جهة دقة او اكتمال المعلومات المتضمنة في هذا المستند او اى معلومات اخرى (سواء تم إبلاغها او إرسالها او توفيرها للمستلم بشكل تحريري او شفوي).
يتضمن هذا التقرير تقارير التوقعات ويعبر عن وجهات النظر الخاصة بشركة ركويزا والتوقعات على أساس الخطة المستقبلية المعتمدة من إدارة الشركة، وقد تتأثر هذه الافتراضات لتغير ظروف الشركة أو الأسواق والاقتصاديات المصرية والعالمية والبيئة التشريعية وسوق الأوراق المالية المصرى والعالمى

• سرية التقرير:

تم أعداد هذه الدراسة بغرض قياس مدى جدوى مشروع الشركة والخاص بتقديم خدمات الدفع غير النقدي والتجارة الالكترونية والذي سيتم تمويله عن طريق زيادة رأس المال وهذا التقرير يعتبر سرى وخاص ولذا يجب التعامل معه فى النطاق المحدد الذي اعد من أجله، وبناء على ذلك لا يجوز ان يتم نسخ هذا التقرير او تبديله او إرساله الى اى جهة عدا الجهات التى تم الاتفاق عليها فى خطاب الارتباط بدون موافقة كتابية صريحة منا ومن إدارة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات.



صفحة رقم (5) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



• مدة العمل بالتقرير:

هذه الدراسة سارى العمل به لمدة 6 أشهر من تاريخه.

عدد النسخ:

2 نسخة أصل فقط.

المستشار المالى المستقل:

شركة ركويزا للاستشارات المالية عن الأوراق المالية
رقم القيد بسجل الهيئة العامة للرقابة المالية (1732)

تحريراً في : 2022/09/ 25

العضو المنتدب

هاجر محمد عبدالوهاب



صفحة رقم (6) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



تمهيد

تقرير تحديد مدى جدوى مشروع تقديم خدمات الدفع غير النقدي والتجارة الالكترونية
شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات.

- تم إعداد هذا التقرير بناء على تكليف صادر من شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات لتحديد جدوى مشروع الشركة بغرض تمويله بزيادة رأس مال الشركة.
- وقد اعتمدنا على البيانات والمعلومات التي قامت إدارة شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات:
 - الخطة المستقبلية المعدة والمعتمدة من إدارة الشركة
- وذلك دون إبداء الرأي عليهما من قبل شركتنا حيث لم يتضمن نطاق الأعمال القيام بأعمال الفحص النافي للجهالة للتأكد من صحة وتكامل تلك البيانات والمعلومات وما إذا كانت تعكس أداء الشركة الفعلي.
- تم إعداد هذا التقرير في ظل الوقائع والظروف في تاريخ التقييم، وشركتنا غير ملزمة بتحديث هذا التقرير ليشمل الأحداث اللاحقة على تاريخ هذا التقييم.
- يعتبر هذا التمهيد جزء لا يتجزأ من تقرير دراسة الجدوى ويقرأ معه.



صفحة رقم (7) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



(1)

معلومات أساسية عن الشركة



صفحة رقم (8) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



• نبذة عن الشركة:

تأسست شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات " شركة مساهمة مصريه " وفقاً لأحكام القانون رقم 8 لسنة 1997 ولائحته التنفيذية وقانون 95 لسنة 1992 بغرض تصميم وإنتاج وتطوير البرمجيات وأنظمة الحاسبات الآليه وتطبيقاتها بمختلف أنواعها وتشغيلها والتدريب عليها وإنتاج المحتوى بصورة مختلفة من صوت وصورة وبيانات وتقديم خدمات المضافه والإنترنت وعلى الشركة الحصول على التراخيص اللازمه لمباشرة نشاطها

• غرض الشركة

تصميم وتطوير البرمجيات وأنظمة الحاسبات الآلية وتطبيقاتها بمختلف أنواعها وتشغيلها والتدريب عليها وإنتاج المحتوى الإلكتروني بصورة مختلفة من صوت وصورة وبيانات وتقديم خدمات القيمة المضافة والإنترنت

• المركز الرئيسي للشركة

المركز الرئيسي: فى 1 ش أحمد كامل – المعادى – القاهرة.

• رأس مال الشركة:

المرخص به سبعون مليون جنيه والمصدر 7 073 000 جنيه موزع على عدد 7 073 000 سهم بقيمة اسميه للسهم واحد جنيه والمدفوع بالكامل فى صورة حصص عينيه وذلك طبقاً لقرار رئيس الهيئة العامة للإستثمار رقم 2/116 لسنة 2009 وتم التأشير بمكتب سجل تجاري الإستثمار تحت رقم 153691 بتاريخ 28 ابريل 2009 وبتاريخ 14 أبريل 2013 تم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع ليصبح 9 924 028 جنيه " فقط تسعة مليون وتسعمائة وأربعة وعشرون ألف وثمانية وعشرون جنيهاً مصرياً لا غير "موزعة على 9 924 028 سهم .



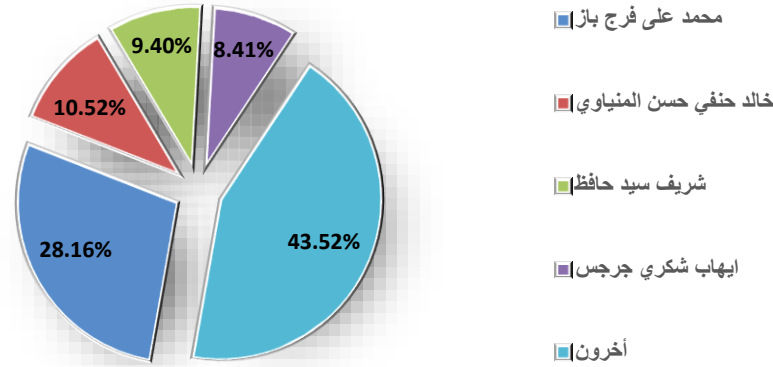
صفحة رقم (9) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



• هيكل المساهمين

النسبة	القيمة الاسمية	عدد الاسهم	
28.16%	2,804,006	2,804,006	محمد على فرج باز
10.52%	1,047,077	1,047,077	خالد حنفي حسن المنياوي
9.40%	935,862	935,862	شريف سيد حافظ
8.41%	837,264	837,264	ايهاب شكري جرجس
43.52%	4,333,395	4,333,395	آخرون
100%	9,957,604	9,957,604	الإجمالي



صفحة رقم (10) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



(2)

نبذة عن الإقتصاد المصري والعالمى



صفحة رقم (11) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)

ومن أحدث المؤشرات على مستوى الاقتصاد الكلي ما يلي:

القطاع الحقيقي:

- نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي، حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2021/2020 محققاً نمو مبدئي قدره 3,3٪، مقارنة بمتوسط قدره 2,3٪ في الفترة 2011-2014، وجدير بالذكر أنه في ضوء تداعيات تحدي فيروس كورونا وتأثيره على الاقتصاد العالمي أقرت الحكومة حزم تحفيزية للتدخل السريع ومحاولة احتواء كل الآثار السلبية، وعلى الرغم من أنه كان من المتوقع الوصول لمعدل نمو قدره 6٪ خلال العام المالي 2020/2019 نجح الاقتصاد المصري في التعامل مع الأزمة وتحقيق معدل نمو اقتصادي إيجابي في حين سجلت دول أخرى معدلات نمو سالبة. والجدير بالذكر أن ركائز النمو الآن أصبحت أكثر تنوعاً واستدامة، ويعود ذلك أساساً إلى الأداء الإيجابي للاستهلاك وصافي الصادرات. أما على الجانب القطاعي، فاعتمد النمو المحقق في الأساس على تزايد مساهمة نمو قطاع الخدمات الاجتماعية (خاصة الأنشطة العقارية والحكومة العامة والتعليم والصحة)، وتنامي قطاع تجارة الجملة والتجزئة والاتصالات والنقل والتخزين، وتنامي قطاع الزراعة، وتنامي قطاع التشييد والبناء كأهم المحركات للنمو. كما استمر الاستهلاك الخاص والعام كأهم القطاعات المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي ليساهما بنسبة 6.2 نقطة مئوية خلال العام المالي 2021/2020. وقد أدى ذلك النمو إلى خلق فرص عمل حيث انخفض معدل البطالة إلى 7,3٪ في الربع الثاني من عام 2021، مقابل 9,6٪ خلال الربع الثاني عام 2020.
- **فعلى جانب الطلب،** ارتفع الإستهلاك الخاص بمعدل نمو سنوي بلغ 6,9٪ خلال العام المالي 2021/2020 (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بنسبة 5,8 نقطة مئوية). بينما حقق الإستهلاك العام معدل نمو قدره 3,7٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بـ 0,4 نقطة مئوية).

أما على جانب العرض، فقط تصدرت عدد من القطاعات الرئيسية قائمة القطاعات المحركة للنمو، ويأتي على رأسها قطاع الخدمات الاجتماعية والذي حقق معدل نمو سنوي بلغ 4,4٪ خلال العام المالي 2021/2020 (ليساهم بشكل إيجابي في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بنحو 1,1 نقطة مئوية)، في ضوء تنامي قطاع الحكومة العامة بنحو 4,9٪ (مساهماً بنحو 0,4 نقطة مئوية)، ونمو قطاع الأنشطة العقارية بـ 3,8٪ (ليساهم بـ 0,4 نقطة مئوية). ونمو قطاع الاتصالات بنحو 16,1٪ (ليساهم بنحو 0,4 نقطة مئوية)، ونمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة بـ 4,4٪ (ليساهم بنحو 0,6 نقطة مئوية). وارتفاع قطاع النقل بـ 4,6٪ (ليساهم بنحو 0,2 نقطة مئوية) خلال العام المالي 2021/2020.

صفحة رقم (12) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



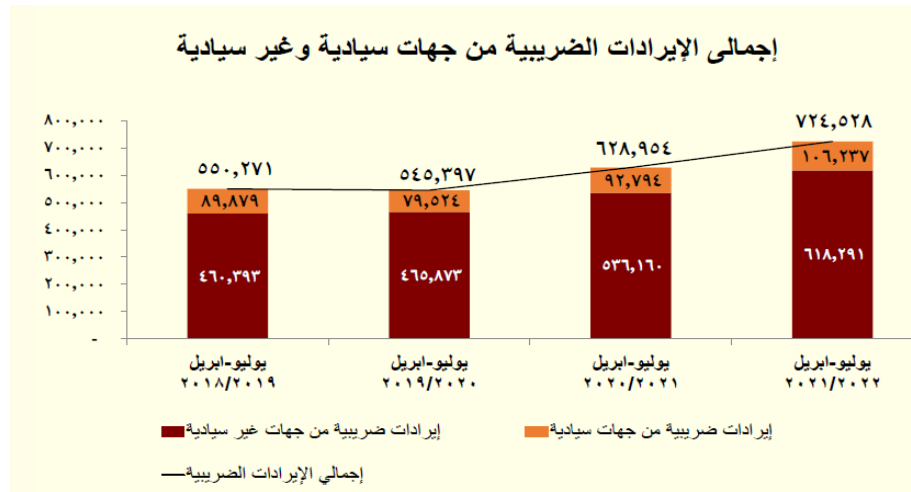
بالإضافة إلى ارتفاع قطاع الزراعة بنحو 4,2% (ليساهم بنحو 0,6 نقطة مئوية)، وتنامي قطاع التشييد والبناء معدل نمو سنوي قدره 3,8% (ليساهم بنحو 0,4 نقطة مئوية)، وتنامي قطاع التشييد والبناء بمعدل نمو سنوي بلغ 6,8% (ليساهم بنحو 0,4 نقطة مئوية)، ونمو قطاع التعليم بـ 4,7% (ليساهم بـ 0,1 نقطة مئوية)، وقطاع الصحة بـ 5,4% (ليساهم بـ 0,1 نقطة مئوية)، وقطاع الغاز الطبيعي بمعدل نمو سنوي بلغ 5% (ليساهم بنحو 0,2 نقطة مئوية).

- ارتفع صافي الاحتياطات الدولية ليسجل 37,1 مليار دولار خلال شهر ابريل 2022، مقارنة بـ 13,4 مليار دولار في نهاية مارس 2013.
- حقق مؤشر مديري المشتريات نحو 46,9 نقطة خلال شهر ابريل 2022، مقارنة بـ 37,1 نقطة خلال ديسمبر 2012.
- حققت حصة الإيرادات السياحية نحو 12,5 مليار دولار خلال العام المالي 2019/2018 مقارنة بـ 9,8 مليار دولار خلال العام المالي 2020/2019.

القطاع المالي:

قامت الحكومة المصرية على مدار الخمس سنوات السابقة بالعديد من الإجراءات الإصلاحية بهدف وضع الاقتصاد المصري على مساره الصحيح ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما عملت وزارة المالية على استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي واستدامة مؤشرات المالية العامة وترشيد الاستهلاك وتوفير مصادر للتمويل دون إخلال بالحدود الآمنة للدين العام. بالإضافة إلى دعم شبكة الحماية مع توفير رعاية صحية جيدة للمواطنين وزيادة المخصصات المالية لرفع كفاءة البنية التحتية وبرامج التنمية البشرية والتعليم والصحة مما يزيد من إنتاجية المواطن المصري ويساعد على تحسين جودة حياته اليومية.

حقق الميزان الكلي للموازنة العامة للدولة نحو -5.17% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة يوليو-ابريل من العام المالي 2022/2021، كما بلغ الميزان الأولي 0.75% من الناتج المحلي خلال فترة الدراسة. ويمكن تفسير ذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات بنحو 9.8% بينما ارتفعت المصروفات بنسبة تزيد بلغت نحو 10.2%، مقابل نفس الفترة من العام السابق. حيث أنه على الرغم من التداعيات السلبية لجائحة كورونا على النشاط الإقتصادي، إستطاعت الموازنة العامة للدولة تلبية زيادة مخصصات قطاع الصحة والتعليم، والاستثمارات الممولة من الخزنة، وزيادة الأجور، وتلبية مخصصات برامج الحماية الإجتماعية.



صفحة رقم (13) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



وقد بلغ إجمالي الإيرادات نحو 390,6 مليار جنيه خلال الفترة يونيو- نوفمبر من العام المالي 2022/2021، لترتفع بنحو 24 مليار جنيه بنسبة نمو 6.5%. حيث تساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية بنحو 79,2% من إجمالي الإيرادات والإيرادات غير الضريبية بنحو 20,8%.

حققت الإيرادات الضريبية نحو 309.4 مليار جنيه لترتفع بنحو 36,7 مليار جنيه (بنسبة زيادة 13,5%) مقابل نفس الفترة من العام المالي السابق. مدفوعاً في الأساس بما يلي:

- ارتفاع المحصلات الضريبية من الجهات السيادية بنحو 13.4 مليار جنيه (بنسبة زيادة 15.3%) لتسجل السابق 106.3 مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو 92.8 مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام المالي
- ارتفاع المحصلات الضريبية من الجهات السيادية بنحو 82 مليار جنيه (بنسبة زيادة 14.5%) لتسجل 618.3 مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو 536.2 مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام المالي السابق 106.3 مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو 92.8 مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام المالي

ومن أهم بنود الإيرادات الضريبية التي ساهمت في ارتفاع جملة الإيرادات ما يلي:

- ارتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة بنحو 16,8 مليار جنيه (بنسبة زيادة 11,96%) لتسجل 157.4 مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - حيث ساهم ذلك في الأساس ارتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع بـ 9,4 مليار جنيه (بنسبة زيادة 14,1%) لتحقيق 76,2 مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - ارتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على الخدمات بـ 1.7 مليار جنيه (بنسبة زيادة 10.1%) لتحقيق 18,5 مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - وارتفاع الحصيلة من ضرائب على سلع جدول رقم "1" محلية بـ 2.7 مليار جنيه (بنسبة زيادة 6,6%) لتحقيق 44.2 مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - وارتفاع الحصيلة من رسوم التنمية بـ 1.4 مليار جنيه (بنسبة زيادة 42%) لتحقيق 4.6 مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - وارتفاع الحصيلة من ضريبة الدمغة (بنسبة زيادة 2.1%) لتحقيق 8 مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - وارتفعت الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو 17,8 مليار جنيه لتحقيق 45,5 مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ 27.7 مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام 2020.
 - وذلك في ضوء ارتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ 18.3 مليار جنيه لتحقيق نحو 40 مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - وارتفعت المتحصلات الضريبية على التجارة الدولية بـ 1,6 مليار جنيه (بنسبة 11,7%) لتحقيق 15,1 مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- وقد حققت الإيرادات غير الضريبية (تمثل 20,8% من إجمالي الإيرادات) بنحو 81,2 مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مدفوعاً في الأساس بما يلي:
- ارتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بـ 5.4 مليار جنيه لتصل إلى 26.6 مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - في ضوء ارتفاع الحصيلة من موارد جارية من الصناديق والحسابات الخاصة بـ 4,5 مليار جنيه لتحقيق 21,3 مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

صفحة رقم (14) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



- وقد حققت الحصلة غير الضريبية من عوائد الملكية نحو 19.8 مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- وحققت الحصلة غير الضريبية من الإيرادات المتنوعة نحو 33.8 مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

أما على جانب المصروفات، ارتفع إجمالي المصروفات بنحو 16,1% لتسجل 658,9 مليار جنيه خلال الفترة يوليو- نوفمبر 2022/2021. حيث تستمر جهود الحكومة في اتخاذ إجراءات إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام والاهتمام بزيادة الإنفاق الاجتماعي والاستثمار في التنمية البشرية وتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

الأجور وتعويضات العاملين

حيث ارتفع الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين بنحو 14,2 مليار جنيه بنسبة 10,5% ليحقق 149,2 مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

شراء السلع والخدمات

ارتفع الإنفاق على شراء السلع والخدمات بنحو 9,7 مليار جنيه ليحقق 31,2 مليار جنيه خلال فترة الدراسة في ضوء زيادة الانفاق على المواد الخام والمفق على المياه والانهارة.

الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

- ارتفع الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنحو 21,3 مليار جنيه ليحقق 102,2 مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- ارتفاع الإنفاق المخصص لمساهمة الخزانة في صناديق المعاشات بـ 19,5 مليار جنيه لتصل 58 مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- وارتفع الإنفاق الدعم النقدي وبرنامجي تكافل وكرامة بـ 1,6 مليار جنيه لتصل 7,7 مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- ارتفع الإنفاق على دعم السلع التموينية بنحو 1,5 مليار جنيه لتحقيق 22,6 مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)

بلغ الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) نحو 69 مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مما يعكس الاهتمام بتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

الانفاق على الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية:

- ارتفع الإنفاق على الحماية الاجتماعية بنحو 41,3 مليار جنيه بنسبة 20,1 % لتحقيق 247,5 مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو 206,2 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.



صفحة رقم (15) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



- ارتفع الإنفاق على قطاع الصحة بنحو 12,8 مليار جنيه بنسبة 39,4 % لتحقيق 45,3 مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو 32,5 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.
- ارتفع الإنفاق على التعليم بنحو 13.4 مليار جنيه بنسبة 21,5 % لتحقيق 75,6 مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو 62,3 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

الآداء المالي خلال الفترة يوليو - نوفمبر 2021 / 2022

البيان	يوليو - أبريل (مليار جنيه)	
	2022/21	2021/20
الإيرادات	390,612	366,627
الضرائب	724,528	628,954
المنح	2,688	816
الإيرادات الأخرى	191,348	206,653
المصروفات	1,332,288	1,209,387
الأجور وتعويضات العاملين	297,697	266,066
شراء السلع والخدمات	69,895	51,761
الفوائد	470,541	428,200
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	232,393	203,358
المصروفات الأخرى	88,018	77,823
شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	173,744	182,180



صفحة رقم (16) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



البيان	يوليو - ابريل (مليار جنيه)	
	2022/21	2021/20
صافي حيازة الأصول المالية	2,919-	6,761
الميزان الكلي	410,804-	379,726-
العجز الكلي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	%5.17-	%5.48-

الدين الداخلي والخارجي:

- وتوضح مؤشرات الدين إلى ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي) ليصل إلى 5094,2 مليار جنيه (87,5% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية يونيو 2020، مقارنة بـ 4801,8 مليار جنيه في نهاية يونيو 2019 (90,2% من الناتج المحلي الإجمالي)، ويرجع ذلك في الأساس إلى ارتفاع سندات الخزنة الحكومية إلى 628 مليار جنيه، مقارنة بارتفاع أقل لأذون الخزنة الحكومية بقيمة 129,3 مليار جنيه، ويأتي ذلك تطبيقاً لسياسة الحكومة في إطالة عمر الدين. كما ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى 45,5 مليار دولار في نهاية يونيو 2020 مقارنة بـ 37,9 مليار دولار في نهاية يونيو 2019. كما ارتفعت ديون البنوك إلى 11,9 مليار دولار في نهاية يونيو 2020، مقارنة بـ 9,5 مليار دولار في العام المالي الماضي.

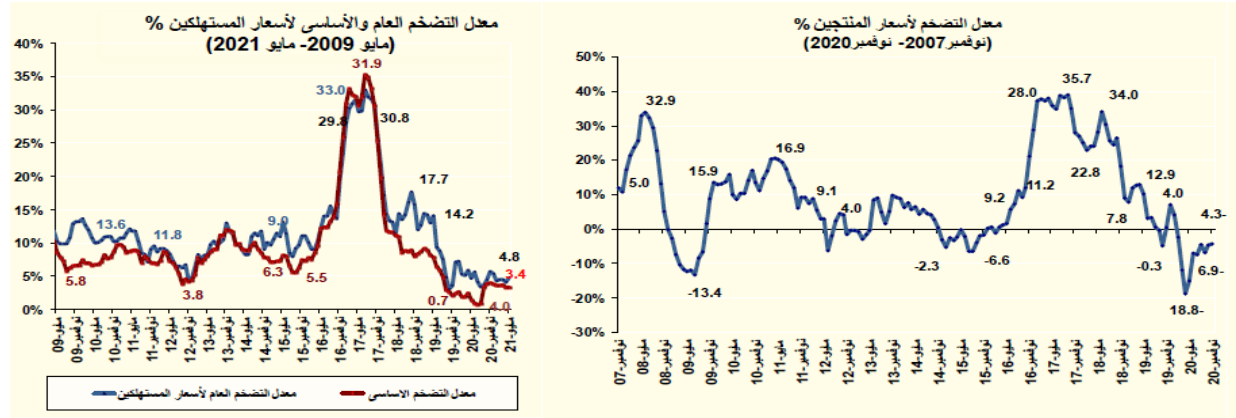
التضخم:

تشير البيانات إلى تراجع معدل التضخم السنوي نحو 13.1% خلال شهر ابريل 2022 مقارنة بـ 10.5% خلال الشهر السابق. وسجل متوسط معدل التضخم السنوي خلال الفترة يوليو- ابريل 2022/2021 نحو 7.52% مقارنة بـ 4.4% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وقد حقق معدل التضخم الأساسي معدل نمو سنوي قدره 11.9% خلال شهر ابريل 2022، مقابل نحو 10.1% خلال الشهر السابق.



صفحة رقم (17) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



القطاع النقدي:

- وفقاً لأحدث البيانات التي تم إصدارها البنك المركزي المصري، ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليحقق 18.5 % في 5876 مليار جنيه، مقارنة بـ 18.3 % في الشهر الماضي. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع معدل النمو السنوي لأشياء النقود ليسجل 18.1 % في يناير 2022 ، مقابل 17.6 % خلال الشهر السابق نتيجة ارتفاع معدل نمو الودائع تحت الطلب بالعملة الأجنبية لتصل إلى 20.6 % في يناير 2022 ، مقارنة بـ 15.6 % في الشهر الماضي وارتفاع معدل الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية 21.3 % في يناير 2022 ، مقابل 21.1 % خلال الشهر السابق. كما ارتفع معدل نمو المعروض النقدي الي 19.8 % في يناير 2022، حيث سجل معدل النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي 14.6 % خلال شهر الدراسة. وقد انخفض معدل النمو السنوي الصافي للأصول الأجنبية بنحو 87,3 % (247,96 مليار جنيه) مقارنة بـ -555,2 % خلال الشهر الماضي، وذلك في ضوء انخفاض معدل النمو السنوي لصافي الاحتياطات الأجنبية ليسجل 10 % في يوليو 2020، مقابل 76,5 % خلال الشهر الماضي.
- ومن جهة أخرى، فقد ارتفع بشكل متباطئ النمو السنوي لصافي الأصول المحلية ليسجل 16 % في نهاية مايو 2021 (5009,4 مليار جنيه) مقارنة بـ 13,9 % في الشهر الماضي، بسبب تحقيق مطلوبات الحكومة بنحو 12,1 % في مايو 2021، مقارنة بـ 11 % خلال الشهر الماضي.
- وقد، انخفضت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي - عند 22,3 % (5628,8 مليار جنيه) في نهاية مايو 2021، مقارنة بـ 22,9 % خلال الشهر الماضي.



صفحة رقم (18) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



وفي سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها بتاريخ 18 اغسطس 2022 تثبيت سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزي بواقع 200 نقطة أساس ليصل الي 11.25 % و 12.25 % و 11.75 % على الترتيب. كما تم رفع سعر الخصم بواقع 200 نقطة أساس ليصل إلى 11.75%

القطاع الخارجي:

- استطاع الاقتصاد المصري بفضل الإصلاحات الاقتصادية ال م طبقة امتصاص الصدمات الناتجة عن عدم إستقرار الاقتصاد 2022/ العالمي، وهو ما ظهر في معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي خلال النصف الأول من العام المالي 2021 وقد شهد ميزان المدفوعات عجز كلى محدود بلغ نحو 14.1 مليون دولار. وذلك فى ضوء زيادة الفائض الذى حققه ميزان الحساب المالي والرأس مالي بنحو 11.4 مليار دولار مقارنة، با 9.2 مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي السابق مدعوما بصافى تدفقات ل لداخل في الإستثمار الأجنبي المباشر مما يعكس ثقة المستثمرين فى قوة الاقتصاد المصري. ويمكن تفسير التطورات فى أداء ميزان المدفوعات كما يلي:
- شهد ميزان المعاملات الجارية ارتفاعا طفيفا فى مستوى العجز بنحو 0.2 مليون دولار ليصل الى نحو 7.8 مليار مقابل عجز قدره 7.6 مليار دولار خلال النصف الأول من / دولار خلال النصف الأول من العام المالي 2021 العام المالي السابق وذلك فى ضوء :
- تراجع فائض الميزان الخدمي بمعدل 42,9% ليقصر على نحو 5,1 مليار دولار (مقابل 9 مليار دولار خلال العام المالي السابق) وذلك نتيجة تراجع الإيرادات السياحية وانخفاض متحصلات النقل خاصة من شركات الطيران تأثراً بجائحة كورونا.
- إرتفاع عجز الميزان التجاري غير البترولي ب 24.2 % ليسجل 23.8 مليار دولار (مقابل نحو 19.1 مليار دولار خلال العام المالي السابق). نتيجة لزيادة الواردات خاصة الواردات من مستلزمات الإنتاج مثل البوليميرات بروبيلين والمركبات غير العضوية أو العضوية، والواردات من المحاصيل الزراعية وعلى رأسها فول الصويا، والقمح، والذرة لإرتفاع الأسعار العالمية، وكذا الواردات من محضرات الصيدلة والشاش والأصصال) في ظل جهود الدولة لمكافحة فيروس كورونا(. وعلى النحو الآخر، إرتفعت الصادرات غير البترولية ولكن بمعدل أقل من الواردات منه، خاصة الصادرات من السلع تامة الصنع وعلى رأسها الأسمدة الفوسفاتية او المعدنية، والأجهزة الكهربائية للإستعمال المنزلى، والملابس الجاهزة، والأدوية والأسلاك والكابلات، والمصنوعات من الألومنيوم والزرجاج .
- إرتفاع عجز ميزان دخل الإستثمار والذي يمثل الفرق بين العوائد المحصلة والمدفوعة من وإلى العالم الخارجي ليسجل 7.1 مليار دولار مقابل 5.4 مليار دولار خلال العام المالي السابق.



صفحة رقم (19) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



(3)

نبذة عن قطاع تكنولوجيا المعلومات في مصر



صفحة رقم (20) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



• مقدمة:

يشهد العالم اليوم العديد من التطورات و التغيرات الحديثة في مجال التكنولوجيا والمعلومات، إذ انه اتجه نحو ما يعرف بالاقتصاد الرقمي، هذا الاخير الذي يمثل ثورة تنظيمية و اجتماعية واقتصادية كبرى ويعتمد الاقتصاد الرقمي على الاستخدام الكثيف لتكنولوجيا المعلومات، وتتصف بيئة الأعمال المصرفية المعاصرة بأنها بيئة عصر المعلومات أو بصورة أكثر تحديد عصر تكنولوجيا المعلومات.

ويمثل التحول الرقمي توجهها عالميا تتبناه كل دول العالم، حيث أصبح الاقتصاد الرقمي سمة أساسية من سمات العصر، ويشكل جانبا مهما من الاقتصاد العالمي، كما أصبح قطاع التكنولوجيا قطاعا مؤثرا في أسواق المال العالمية، وقاطرة رئيسية للنمو وخلق فرص العمل. وساهمت ازمة انتشار فيروس كورونا بداية 2020، لتسرع من تنفيذ هذا المشروع الذي شمل كل أجهزة الدولة والقطاعات الخدمية والإنتاجية والقطاع المصرفي. وتنفذ الدولة المصرية خطة بناء مصر الرقمية من خلال رؤية شاملة، لتطوير بنية تحتية رقمية مرنة وآمنة إلى جانب تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية الداعمة للتحول الرقمي. وتستهدف الخطة توصيل كافة المباني الحكومية بالألياف الضوئية وربط نحو 32 ألف مبنى حكومي ما يعزز الخدمات الرقمية للمواطنين.

ونظرا لتمتع مصر بعدد كبير من السكان وخاصة الفئة العمرية من الشباب سيمثل ذلك فرص هامة لنمو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حيث بلغ عدد السكان في يونيو 2022، نحو 103 ملايين و 501 ألف و 811 نسمة، بزيادة أكثر من نصف مليون نسمة خلال 4 أشهر، بواقع 4 آلاف و 181 نسمة. و بلغ عدد الشباب في الفئة العمرية (18 . 29 سنة) في مصر 21.6 مليون نسمة بنسبة 21% من إجمالي السكان في 2022 وتبلغ نسبة كل من الذكور والإناث الشباب من إجمالي السكان (10.6% ذكور، 10.4% إناث).

• نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات في مصر 2022:

إن تنامي الاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أصبح أمرا حتميا لبناء مجتمعات رقمية حول العالم؛ موضحا أنه من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات في جميع أنحاء العالم نحو 4.5 تريليون دولار بنهاية عام 2022، بزيادة 5% عن عام 2021؛ في إطار بناء مصر الرقمية ستبلغ الاستثمارات الحكومية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في العام المالي 2023/2022 حوالي 22.8 مليار جنيه بنسبة نمو تصل إلى 22%؛ بما يؤكد أن الدولة المصرية تؤمن بتوجيه استثمارات بشكل متزايد لتحقيق التحول إلى مجتمع رقمي متكامل؛ حيث يعد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هو الأعلى نموا في مصر لمدة 3 سنوات متتالية بمعدل نمو يصل إلى 16%.



صفحة رقم (21) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



وكشف تقرير وزارة الاتصالات لمؤشرات القطاع التكنولوجي، عن تأسيس 226 شركة عاملة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات برأسمال يصل إلى 108.6 مليون جنيه بنهاية يونيو 2022 مقارنة بتأسيس نحو 211 شركة برأسمال يبلغ 174.5 مليون جنيه بنهاية يونيو 2021، وأوضح التقرير أنه تم تأسيس 56 شركة بمجال خدمات تكنولوجيا النظم برأسمال يسجل 5.25 مليون جنيه بنهاية يونيو 2022 كما أشار إلى أنه تم تأسيس 163 شركة بمجال تكنولوجيا المعلومات برأسمال يصل إلى 100.73 مليون جنيه بنهاية يونيو 2022. ما يوضح ان مصر تخطو خطوات كبيرة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث أصبحت البلاد نقطة جذب لشركات التكنولوجيا الكبيرة التي تحلم بالتوسع. هذا الاهتمام المتزايد مدفوع بالعديد من الإجراءات الإستراتيجية التي اتخذتها الحكومة لجعل الثورة الصناعية الرابعة حقيقة واقعة.

القيمة بالمليون جنيه	يناير 2021	ديسمبر 2021	يناير 2022
راس مال الشركات			
اتصالات	1.24	0.10	2.22
تكنولوجيا المعلومات	69.78	49.79	41.41
خدمات تكنولوجيا النظم	41.81	13.58	12.42
اتصالات وتكنولوجيا معلومات اخرى	0.07	-	-
اجمالي راس المال	112.90	63.47	56.05
اعداد الشركات/ بالشركة			
اتصالات	5.00	1.00	11.00
تكنولوجيا المعلومات	74.00	143.00	133.00
خدمات تكنولوجيا النظم	62.00	67.00	38.00
اتصالات وتكنولوجيا معلومات اخرى	2.00	-	-
الاجمالي	143.00	211.00	182.00



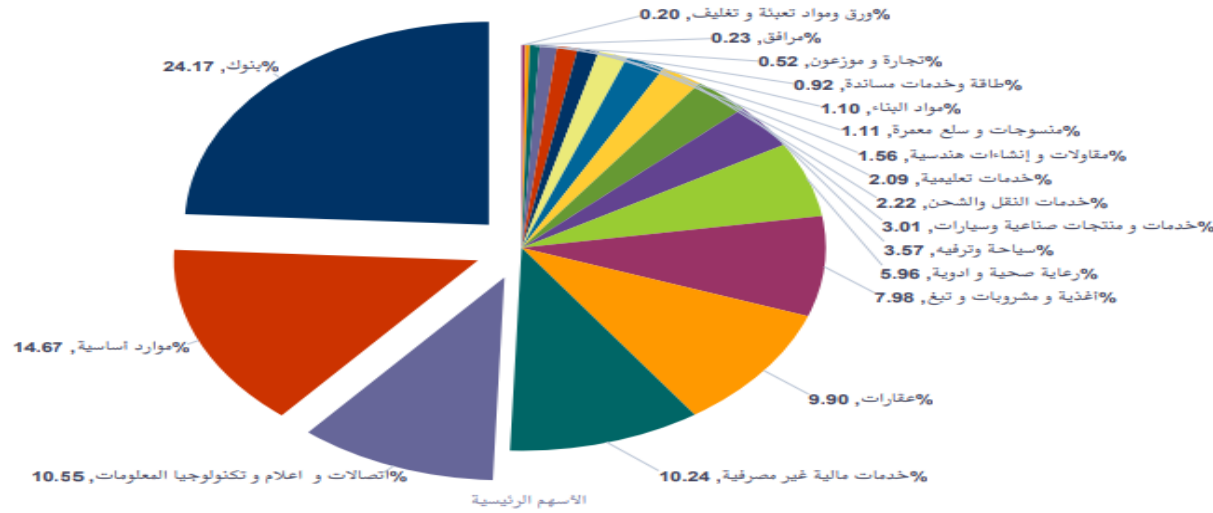
صفحة رقم (22) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



• قطاع الاتصالات بالبورصة المصرية خلال الربع الثاني من عام 2022:

استحوذ قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على حصة بلغت نحو 10.55% من راس المال السوقي للبورصة المصرية خلال الربع الثاني من عام 2022، فيما بلغت قيم التداولات للقطاع خلال نفس الفترة نحو 6.09 مليار جنيه، بحجم تداولات بلغت نحو 2.21 مليار جنيه بعدد عمليات بلغت نحو 148.2 ألف عملية.



• خطة الدولة لعام 2023/2022 لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

من المستهدف أن توجه خطة عام 23/22 استثمارات قدرها 67.1 مليار جنيه لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مقابل 58.2 مليار جنيه استثمارات بنهاية العام السابق بمعدل نمو 15%، مع ملاحظة أن نسبة استثمارات القطاع لإجمالي استثمارات الخطة في حدود 5%.

ومن أهم البرامج المستهدفة خلال العام المالي الجديد، برنامج التحول إلى المجتمع الرقمي، برنامج تنمية المهارات الرقمية بناء القدرات، برنامج تنمية صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والذي يهدف إلى تعزيز مكانة مصر على الخريطة العالمية لصادرات الخدمات والإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال، وكذا صناعة الإلكترونيات .

صفحة رقم (23) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)





يأتي ذلك إلى جانب مشروع تدعيم البنية التحتية الأساسية للوحدات البريدية لاستكمال تطوير منظومة الخدمات المتكاملة لأكثر من ألف مكتب بريد على مستوى الجمهورية، بالإضافة إلى تحسين وتجديد مقرات الإدارات البريدية بالمحافظات، ومشروع رفع كفاءة وتجهيزات مراكز الخدمات البريدية: لتحسين جودة الخدمات المقدمة لزيادة حصة الهيئة في سوق الخدمات البريدية من خلال تحويل الخدمات البريدية من الأداء اليدوى إلى المميكن، وتنفيذ منظومة (الشباك الشامل).

• مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالنواتج المحلي الإجمالي:

نما قطاع الاتصالات بنحو 16.1% خلال العام المالي 21/20 ليساهم بنحو 0.4 نقطة مئوية في الناتج المحلي الإجمالي، و تستهدف خطة التنمية خلال المالي الجديد 2022/2023، المقدمة من وزيرة التخطيط الدكتوراة هالة السعيد ووافق عليها البرلمان بغرفتيه (النواب، الشيوخ) أن يزداد إنتاج القطاع بنسبة تناهز 20% بالأسعار الجارية، وبنسبة 14.3% بالأسعار الثابتة، وكذلك بالنسبة للناتج، من المستهدف زيادته بنسبة تقارب 21% بالأسعار الجارية، و14.4% بالأسعار الثابتة، بنسب مساهمة 2.9%، و3% على الترتيب من الناتج المحلي الإجمالي.

• دور الدولة للتحويل الرقمي:

أأخذت الحكومة المصرية العديد من الخطوات الجادة في مجال الميكنة والتحويل الرقمي، حيث تم إطلاق أول بوابة رقمية للخدمات، ما جعل المواطن غير مضطر على أن يذهب من شخص لأخر مجددا للحصول على المعلومات حيث أصبحت متاحة إلكترونيا

و تسعى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى بناء مصر الرقمية والوصول إلى مجتمع مصري يتعامل رقميا في كافة مناحي الحياة. ولذا تعمل على تعزيز تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين الخدمات الرقمية في الجهات الحكومية، وذلك لتحسين أداء الوزارات والهيئات الحكومية الأأرى، ورفع جودة الخدمات وكفاءتها من خلال تحسين بيئة العمل، وتوفير الدعم لعملية صناعة القرار وإيجاد حلول للقضايا التي تهم المجتمع.

○ التوجه الاستراتيجي للتحويل الرقمي في الدولة المصرية

- تحسين جودة حياة المواطن من خلال تحسين ظروفه المعيشية وتقديم خدمات إلكترونية متعددة من خلال كافة المنافذ الرقمية وغير الرقمية
- تحويل الحكومة إلى حكومة مترابطة رقميا من خلال ربط الأنظمة الرقمية الحكومية وتحسين العمل داخل الجهاز الإداري للدولة ليعمل بكفاءة وفاعلية
- تمكين الدولة من الحكومة الإلكترونية وتعزيز قيم الشفافية والمحاسبة والمراقبة لكافة الأعمال من خلال التفاعل والتشارك بين عناصر المجتمع المختلفة، بما في ذلك الجامعات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وغيره

○ دور البنك المركزي المصري بنظام المدفوعات القومي:



صفحة رقم (24) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



وفقا لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم 88 لسنة 2003 وتعديلاته، يقوم البنك المركزي - فيما يتعلق بنظم الدفع - باتخاذ الوسائل والتدابير التي تضمن تحقيق أهداف البنك المركزي ووظائفه، ومنها الإشراف على نظام المدفوعات القومي. وتقوم إدارة نظم الدفع بالبنك المركزي المصري بثلاثة أدوار رئيسية هي:

- تشغيل عدد من نظم الدفع؛ مثل نظام التسوية اللحظية وغرفة مقاصة الشيكات.
- الإشراف على نظم وخدمات الدفع في مصر، وذلك من خلال وضع اللوائح والمعايير لأنظمة وخدمات الدفع بما في ذلك منح التراخيص للبنوك لتقديم خدمات الدفع.
- العمل كمحفز لتطوير سوق المدفوعات المصري.

وقد ساهم البنك المركزي المصري في بناء الكثير من مكونات نظام المدفوعات القومي، من خلال فتح آفاق جديدة في التحويلات الالكترونية في مصر، وتكمن أهمية التحول إلى التحويلات الالكترونية بديلا عن النقد (الكاش) في تحسين تدفق السيولة داخل الاقتصاد القومي المصري، ومن ثم زيادة الناتج المحلي. ويهدف البنك المركزي من خلال تبنيه لتلك الممارسات إلى دعم ثقة المستخدمين، وحماية حقوق المستخدمين، وضبط سوق المدفوعات المصري من أجل خلق مناخ تنافسي.

• تقرير وزارة التخطيط يونيو 2022 للتحول الرقمي:

أوضح تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية توسع الوزارة في مشروعات التحول الرقمي وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين خلال عام 2021 وذلك لتحقيق أعلى معدلات رضا المواطن إلى جانب التوسع في إنشاء المراكز التكنولوجية المتنقلة مع الوزارات الشريكة بما يوفر على المواطن الوقت والجهد ويقدم له خدمة سريعة بتكلفة مناسبة. وأشار التقرير إلى مشروع تطوير المراكز التكنولوجية بالأحياء والمدن موضحاً أن إجمالي عدد المراكز التكنولوجية المطورة خلال 2021 بلغ 290 مركز مطور من إجمالي 337 مركز، حيث بلغ عدد المراكز المطورة بالأحياء والمدن 278 مركز، و12 ديوان عام محافظة؛ تقدم 222 خدمة على مستوى دواوين عموم المحافظات والمراكز بالمدن والأحياء، كما تم الانتهاء من تطوير الديوان الذكي بمحافظة الإسكندرية، إلى جانب تطبيق الأجهزة اللوحية (التابلت) كوحدات ميدانية للحصول للحملات بمحافظة السويس تمهيداً للتعميم على مستوى جمهورية مصر العربية

• خدمات الدفع الالكتروني:

المدفوعات الرقمية هي معاملة تتم عبر الوضعين الرقمي أو عبر الإنترنت، دون الحاجة إلى تبادل مادي للأموال، وهذا يعني أن كلا الطرفين، الدافع والمدفوع لأمره، يستخدمان الوسائط الإلكترونية لتبادل الأموال. يؤدي توفر أنظمة الدفع الإلكترونية إلى دورة اقتصادية كبيرة، حيث يؤدي زيادة الاستهلاك إلى زيادة الإنتاج، والمزيد من الوظائف، وزيادة الدخل، وفي نهاية المطاف نمو اقتصادي أقوى .



صفحة رقم (25) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



• قيمة خدمات الدفع الإلكتروني في مصر 2022:

بلغت قيمة خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني الحكومي عبر المنظومة نحو 3.7 تريليون جنيه، بينما بلغت قيمة المتحصلات السيادية من الضرائب والجمارك نحو تريليون جنيه و ١٤٤ مليونًا خلال 34 شهرًا، وبلغ قيمة المتحصلات من خلال «مدفوعة المواطن» 86 مليار جنيه، إضافة إلى 3 مليارات و 304 ملايين جنيه من خلال بوابة السداد الإلكترونية الحكومية لمركز الدفع والتحويل الإلكتروني الحكومي وشركات التحويل المتكاملة معه، وأوضح تقرير وزارة المالية الانتهاء من تحويل نحو ٩٦٪ من البطاقات الحكومية الإلكترونية- لصرف مستحقات العاملين بالدولة- إلى كروت «ميزة» المؤمنة، ذات الشرائح الذكية اللا تلامسية، للعاملين بالجهاز الإداري للدولة، ونشر نحو ٢١ ألفًا و ١١٨ ماكينة تحويل إلكتروني بالجهات الإدارية، وكانت القاهرة الأكثر نشرًا لهذه الماكينات، بمراعاة التوزيع الجغرافي والقطاع الموازى والوظيفى، وذلك بنهاية مايو 2022.



صفحة رقم (26) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



(4)

نظرة عن المشروع



صفحة رقم (27) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



• الفكرة الأساسية للمشروع:



انطلاقاً من مبدأ التحول الرقمي والشمول المالي للدولة وإيماناً منا بأهمية التحول الرقمي في مصر تسعى الشركة لبناء مشروع الدفع الإلكتروني الذي يسهل علي صغار التجار وتجار التجزئة الي مواكبة التحول الرقمي وذلك عن طريق الحصول علي خدمات الدفع الإلكتروني التي ستوفرها الشركة عن طريق مشروع الدفع الإلكتروني والخدمات المقدمة.

تستهدف الشركة الحصول على حصة سوقية بقطاع تقديم خدمة الدفع غير النقدي والتجارة الإلكترونية بإعتباره أحد أهم القطاعات الواعدة في مصر حيث نما هذا القطاع بمعدلات نمو ملحوظة خلال الاعوام القليلة الماضية، مما يتيح للشركة فرصة للنمو لما لديها من خبرات في مجال تصميم وإنتاج وتطوير البرمجيات وأنظمة الحاسبات الآلية وتطبيقاتها بمختلف أنواعها وتشغيلها.

وتستهدف الشركة عملائها من اصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والتي تواجههم مشكله التحصيل الإلكتروني لصعوبة الحصول على التراخيص اللازمه وتوفير الادوات المناسبه لأجراء عمليات التحصيل الإلكتروني وفي هذا فرصه عظيمة

للشركة لدخول السوق خاصة ان المنافسه ضعيفه جدا وتكاد تكون معدومه في استهداف تلك الشريحة من العملاء وايضا توجه الدوله نحو الشمول المالي والتي سيكون في المستقبل القريب لوجود المدفوعات النقدية

وايضا للشركة ميزه تنافسيه هامه حيث انها في الاساس شركة برمجيات ولديها خبره كبيره في تصميم الويب سايت والتي من السهل عليها عند التعاقد مع العملاء المحتملين والذين ليس لديهم موقع الكتروني لعرض منتجاتهم عليه والبيع من خلاله تقديم هذه الخدمة لأجبتابهم

وقدم قامت ادارة الشركة باعداد الدرسات واتخاذ بعض الاجراءات ومنها:

- اعداد دراسة الجدوى للمشروع
- تنفيذ واعداد وتطوير معظم صفحات الموقع الإلكتروني لتقديم الخدمة واعداد صفحات (Dashboard) لتمكين التجار من متابعة عمليات التحصيل وأيضاً تمكين الشركة من متابعه تقارير التحصيلات والسدادات للتجار وكل ذلك وفقاً لمتطلبات البنك ومرفق لينك للموقع الإلكتروني وبعض الصور للصفحات الداخلية

<https://newpayment.elbazdev.com>



صفحة رقم (28) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات



- التعاقد مع البنك الأهلي (اتفاقية تسويق بوابة الدفع الالكتروني) كخطوة اولي لوجود علاقة مع البنك الأهلي لإمكانية عمل ربط مع بوابات الدفع الخاصة بالبنك ويتم المتابعة مع البنك بصفة دورية حتي يكون علي علم بشكل كامل بما توصلنا اليه لاستكمال الأوراق المطلوبة ليقوم البنك الأهلي بالحصول للشركة علي رخصة (ميسر دفع) من البنك المركزي
- تم تواصل مع شركات الحماية المتوافقة مع اشتراطات البنك المركزي المصري كخطوة رئيسية للحصول علي شهادة ال PCI اللازمة لموافقة البنك المركزي المصري علي اصدار ترخيص للشركة كمقدم لخدمة (ميسر الدفع) وتم الوصول مع شركة (Security Meter) وتقديم عرض فني ومالي
- وتم التواصل مع شركات توريد ماكينات نقاط البيع (POS) للحصول علي عروض أسعار بتكلفة ماكينة نقاط البيع (POS) وتم الوصول الي متوسط سعر الوحدة الي 5000 جنية

الفئات المستهدفة

- أصحاب السوبر ماركت ومحلات التجزئة
- صغار التجار في المجالات المختلفة
- الشركات الصغيرة ومتناهيه الصغر

الأنشطة المستهدفة

- كل الأنشطة المسموح بها
- التجارة الالكترونية
- التدريب اونلاين
- منافذ بيع المنتجات الغذائية
- السوبر ماركت
- محلات التجزئة
- وغيرها الكثير من الأنشطة ما عدا الأنشطة المحورة من البنك المركزي



صفحة رقم (29) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



الأنشطة المحظورة التعامل معها

- العملات الافتراضية
- التسويق الشبكي / الهرمي
- بيع / شراء الأوراق المالية
- خدمات حفظ الملفات أو المشاركة فيها (File Sharing)
- مواقع المواعدة (Mobile Apps / websites Dating)
- بيع وشراء الذهب والمجوهرات والاحجار الثمينة
- خدمات المقامرة واليانصيب بما فيها العاب الكازينو والسباق وغيرها
- خدمات التمويل الجماعي (Crowd Funding) .

السوق المستهدف

السوق المصري سوق استهلاكي كبير ويعتبر من أكبر الأسواق الاستهلاكية الموجودة في المنطقة بأسرها ، ويوجد عدد كبير من المناطق لم يتم الوصول الي الان بالحلول التكنولوجية الخاصة بعمليات الدفع ويوجد كثير من الأنشطة التي يمكن استهدافها كالسوبر ماركت وتجار التجزئة والصيدليات والمحال التجارية والمطاعم وصغار التجار وهذه شريحة كبيرة جدا يمكن العمل عليها

المناطق الجغرافية المرشحة للاستهداف كمرحلة أولى:

- محافظة القاهرة
- محافظة الجيزة
- محافظة الإسكندرية
- مدينة المنصورة – طنطا
- منطقة الدلتا: منتجات انتقائية
- منطقة الصعيد: منتجات انتقائية



صفحة رقم (30) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



وهذا ملخص المسح السوقي لهذه المناطق وخطة الإستهداف التوزيعي:

محافظه القاهرة:

عدد السكان: 212451721 مليون نسمة

الوسائل التسويقية: حملات نشر وتعزيز العلامة التجارية - حملات تعريفية بالخدمات - تنظيم مؤتمرات تعريفية تضم قنوات التوزيع - استعراضات شارع بغرض نشر العلامة التجارية

محافظه الجيزة:

عدد السكان: 211691752 مليون نسمة

الوسائل التسويقية: حملات نشر وتعزيز العلامة التجارية - حملات تعريفية بالخدمات - تنظيم مؤتمرات تعريفية تضم قنوات التوزيع - استعراضات شارع بغرض نشر العلامة التجارية

محافظه الإسكندرية:

عدد السكان: 512611249 مليون نسمة

الوسائل التسويقية: حملات نشر وتعزيز العلامة التجارية - حملات تعريفية بالخدمات - تنظيم مؤتمرات تعريفية تضم قنوات التوزيع - استعراضات شارع بغرض نشر العلامة التجارية

مدينة المنصورة:

عدد السكان: 6961484 ألف نسمة

الوسائل التسويقية: حملات نشر وتعزيز العلامة التجارية - حملات تعريفية بالخدمات - تنظيم مؤتمرات تعريفية تضم قنوات التوزيع - استعراضات شارع بغرض نشر العلامة التجارية

مدينة طنطا:

عدد السكان: 6291145 ألف نسمة

الوسائل التسويقية: حملات نشر وتعزيز العلامة التجارية - حملات تعريفية بالخدمات - تنظيم مؤتمرات تعريفية تضم قنوات التوزيع - استعراضات شارع بغرض نشر العلامة التجارية

مناطق الدلتا - الصعيد:

سيتم التعامل معها بحذر تسويقي في بادئ الأمر كمرحلة أولى وذلك لما تم رصد من تغير سلوك المستهلك وقدرته الشرائية وإن كان الطابع العام الاستهلاكي موجود كسمة أساسية مشتركة في البناء الديموغرافي في السوق المصري.



صفحة رقم (31) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



انتقاء خدمات مناسبة للثقافة الاستهلاكية في هذه الأماكن أمر هام جدًا كخطوة أولى لفتح الأسواق, وليس معنى ذلك أنها مواقع مينة أو ستمتاز بضعف البيع, لا على الإطلاق ولكن يجب فهم الطبيعة الاستهلاكية وديناميكيته وطريقة استقبالهم لها.

منطقة البحر الأحمر – الأقصر – أسوان:

سيتم التعامل معها بحذر تسويقي في بادئ الأمر كمرحلة أولى وذلك لما تم رصد من تغير سلوك المستهلك وقدرته الشرائية وإن كان الطابع العام الاستهلاكي موجود كسمة أساسية مشتركة في البناء الديموغرافي في السوق المصري.

انتقاء خدمات مناسبة للثقافة الاستهلاكية في هذه الأماكن أمر هام جدًا كخطوة أولى لفتح الأسواق, وليس معنى ذلك أنها مواقع مينة أو ستمتاز بضعف البيع, لا على الإطلاق ولكن يجب فهم الطبيعة الاستهلاكية وديناميكيته وطريقة استقبالهم لها.

وفيما يلي نوضح خدمات الدفع الالكتروني التي ستوفرها الشركة عن طريق مشروع الدفع الالكتروني:

1 - الدفع الالكتروني عن طريق نقاط البيع POS

2 - الدفع الالكتروني عن طريق بوابات الدفع الاونلاين

3 - خدمات الدفع الالكتروني تقسيط

شرح خدمات الدفع

• الدفع الالكتروني عن طريق نقاط البيع POS

وتتم عن طريق ماكينات نقاط البيع (POS) وتكون موجودة في الفروع الخاصة ببيع المنتجات وهذه الخدمة تكون متاحة من خلال النشاطات الآتية :

- الهايبر والسوبر ماركت ومحلات التجزئة والجملة
- الفروع التجارية للملابس وغيرها
- محطات الوقود



صفحة رقم (32) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



• الدفع الالكتروني عن طريق بوابات الدفع الالكتروني عن طريق بوابات الدفع الالكتروني (خدمة مستقبلية)

وتتم عن طريق عمل بوابات للدفع علي المواقع الالكترونية لتمكين العملاء للدفع من خلالها ونري هذه الخدمة متاحة علي المواقع الخاصة بالنشاطات الاتية كمثال فيما تستهدف الشركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

- مواقع التجارة الالكترونية (امازون ، جوميا ، وغيرها الكثير من المواقع)
- مواقع التدريب الالكتروني (اعمل بيزنس ، المنتور ، وغيرها الكثير من المواقع)
- مواقع بيع الأغذية (كارفور ، هايبر وان ، وغيرها الكثير من المواقع)
- مواقع دفع الفواتير (WE ، وغيرها الكثير من المواقع)

• خدمات الدفع الالكتروني تقسيط (خدمة مستقبلية)

وهي خدمة مستقبلية سيتم تقديمها من خلال التعاقد مع البنوك المزودة لهذه الخدمة ويتم اتاحتها للتجار ليتم تقسيط مدفوعات العملاء من خلالها

دورة العمل

- يتم التعاقد مع التجار (Sub Marchant) من خلال فريق المبيعات بالشركة وتعريف الخدمة وشرحها للتجار وتأثيرها علي زيادة البيع لديهم خاصة بعد توجه الدولة الي الشمول المالي وانتشار كروت الفيزا والماستر كارد في المجتمع بعد التسهيلات الكبيرة التي تقدمها البنوك لاصدار تلك الكروت ومثال ذلك كروت ميزا وخاصة ان التجار الذين سيتم التعاقد معهم دون أي مصاريف مسبقة او مقابل لماكينات ال (POS) لتوفير خدمة الدفع الالكتروني سواء اونلاين او عن طريق ماكينات نقاط البيع (POS)
- يتم تحديد النسب التي ستحصل عليها الشركة من التاجر علي عمليات التحصيل ومتوسط العمولة ٢٪ وهي نسبة مغرية ومنافسة بالنسبة لفئة العملاء المستهدفة
- التعاقد مع التاجر والتي يتم تحديد طريقة تسوية الأموال اما خلال أيام او عد الوصول الي مبلغ معين بمعنى سيتم تحويل الأموال الي التاجر يوميا أو عند الوصل للحد الأدنى علي سبيل المثال (١٠٠٠ جنية)
- يتم توريد ماكينات الدفع للتاجر لبدء عملية الدفع من خلال الماكينات وذلك مجانا بدون أي مصاريف ويتم توقيع التاجر علي استلام الماكينة علي سبيل العهدة والتعهد بتشغيل الماكينات في حالة طلب أي عميل لدية بالسداد من خلال الكروت (ماستر – فيزا – ميزا)



صفحة رقم (33) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



- وضع ملصق في مكان مرئي يوضح إمكانية الدفع بـ كروت (ماستر – فيزا – ميزا) وعلى لوجو الشركة
- بعد ان تتم عملية الدفع يتم إضافة الأموال الى حساب الشركة في البنك
- يتم تحويل الأموال للتاجر بعد المدة المتفق عليها في التعاقد بعد استقطاع نسبة الشركة

ماكينة POS "Point Of Sell":

وهي عبارة عن أجهزة إلكترونية صغيرة يتم وضعها في المراكز التجارية والأسواق والصيدليات ومختلف الأماكن التي يتم فيها عمليات بيع وشراء ، وتتم عمليات البيع والشراء بين العميل والمكان التجاري أو التاجر من خلال استخدام أي نوع من أنواع الفيزا كارد ، بدلاً من الدفع نقداً .

○ شروط الحصول على ماكينة POS:

- وجود حساب جاري بالبنك للمنشأة التي تود الحصول على ترخيص لماكينة
- وجود السجل التجاري يحث يكون حديث النسخة
- وجود البطاقة الضريبية الخاصة بالمنشأة التجارية
- وجود عقد تملك للمنشأة أو إيجارها ، وإيصالات لفواتير الكهرباء والماء

○ ما يميز نظام العمل بـ ماكينات POS:

- توفير في ساعات العمل والتقليل من جهود العاملين.
- تنظيم المعاملات والإجراءات النقدية وزيادة كفاءتها والقدرة على مراقبة جميع العمليات.
- إمكانية الحصول على رسوم بيانية سهلة القراءة توضح جميع العمليات التجارية التي تتم.
- القدرة على تحليل ومعرفة أداء الأعمال والتعرف على مقدار المبيعات وعلى نتائج الأرباح أو الخسارة .



صفحة رقم (34) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



التعاقد المبدئي للشركة مع البنك الأهلي لتقديم الخدمة

NATIONAL BANK OF EGYPT
Electronic Banking Division

البنك الأهلي المصري
قطاع الخدمات المصرفية الإلكترونية

اتفاقية تسويق بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالبنك
الأهلي المصري من خلال شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

أنه في يوم الموافق 2022/ 3 / 3 تم الاتفاق والتزامني بين:

أولاً: البنك الأهلي المصري - شركة مساهمة مصرية - مسجلة بالسجل التجاري رقم (1) والكان مركزه الرئيسي في 1187 شارع كورنيش النيل - قسم بولاق أبو العلا - القاهرة، ويمثله قانوناً السيد الأستاذ هشام أحمد عكاشة - بصفته رئيس مجلس الإدارة ويتوب عنه في التوقيع على هذه الاتفاقية السيد الأستاذ محمد عادل مصطفى - بصفته نائب مدير عام التجارة الإلكترونية

(الطرف الأول ويشار إليه فيما بعد بـ "البنك")

ثانياً: شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات - سجل تجاري رقم 103937 - مكتب سجل تجاري استثمار القاهرة والكان مقرها في 1 شارع أحمد كامل - اللاسلكي - المعادي - القاهرة ويمثله قانوناً في التوقيع على هذه الاتفاقية السيد محمد علي فرج باز - بصفته / رئيس مجلس الإدارة وعضو مكتب

(الطرف الثاني ويشار إليه فيما بعد بـ "المؤشر")

تسهيلاً

في إطار تحقيق أهداف وسياسة البنك في تنويع المنتجات والخدمات المصرفية التي يقدمها لعملائه وتقديم خدمة مصرفية جديدة من خلال استخدام شبكة معلوماته واتصالاته وقاعدة بياناته في مجال دفع قيمة السلع والخدمات عن طريق بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالبنك.

وحيث أن شركة المؤشر لديها قاعدة من العملاء الراغبة في الحصول على خدمة التحصيل عن طريق بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالبنك فقد اتجه كلا الطرفين للاستفادة من خبرات وإمكانيات الآخر للتعاون من أجل توفير خدمات دفع قيمة الخدمات المقدمة من جانب العملاء التي ستقوم شركة المؤشر بجليهم للتعاقد مع البنك على الخدمة المذكورة نظير عسولة سيقدّمها البنك لشركة المؤشر ووفقاً والعسولة المحددة في العقد المزمع توقيعه مع صلاتها وذلك بعد خصم عسولة البنك المحددة في الجدول رقم (1) في اليند الخامس من هذه الاتفاقية.

وبعد إقرار الطرفين بأهليتهما القانونية للتصرف والتعاقد فقد تم الاتفاق بينهما على ما يلي:-

الطرف الثاني ()

صفحة رقم (35) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



كما قامت الشركة بإنشاء موقع إلكتروني لتقديم الخدمة "بعض صور الموقع الإلكتروني"



Payment Completed Successfully

Your payment transaction is processed and confirmed successfully
You will receive an email with transaction details shortly.

Transaction Reference : 16624048399PTSHTYJwF

Payment Information



Card Information

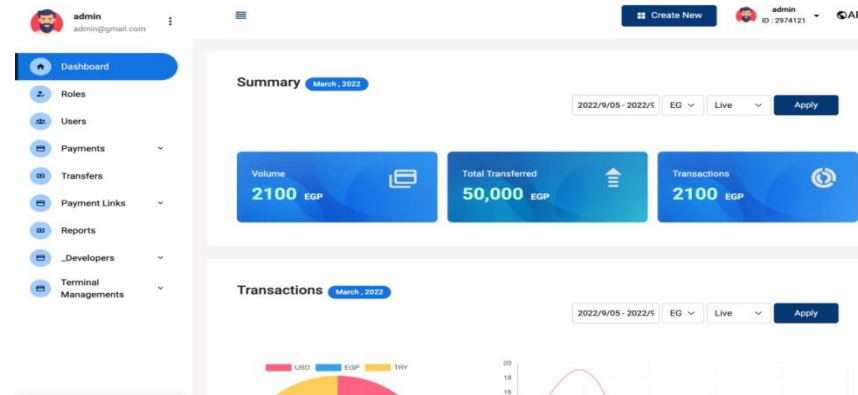
Card number

MM / YY CSV

Card Holder

Pay 15.00 USD

paymob accept



صفحة رقم (36) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



(5)

تحليل نقاط القوى والضعف

SWOT ANALYSIS



صفحة رقم (37) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



• أهم نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات SWOT

نقاط القوة :

- اسم الشركة الكبير في السوق المصري يعطي لها ميزة تنافسية
- خبرة الشركة الكبيرة في مجال التكنولوجيا
- تنوع إيرادات الشركة بين أكثر من مصدر للدخل
- اعتماد الشركة بشكل عام على التمويل الذاتي من المساهمين دون اللجوء لأي قروض
- توجه الدولة لتنمية قطاع الدفع الإلكتروني

نقاط الضعف

- التأخر في عمليات تحصيل قيمة العقود
- عدم توافر سيولة كافية للدخول في مشروعات جديدة

الفرص

- تحسن البيئة الاقتصادية خلال السنوات القادمة
- توجه الدولة إلى الأنظمة التكنولوجية و المعاملات المالية

التحديات

- سرعة التطور في التقنيات الحديثة
- زيادة حدة المنافسة بين شركات القطاع
- التأثيرات الاقتصادية على الشركة (الركود - التضخم ...



صفحة رقم (38) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



(6)

دراسة الجدوى المالية



صفحة رقم (39) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



• الدراسة المالية

○ التكاليف الاستثمارية:

وهي تشمل كل ما ينفق على المشروع في مراحله المختلفة من دراسة وتجهيز وذلك حتى نهاية الدورة الأولى للتشغيل وهي تمثل إنفاقا استثماريا يستفيد منه المشروع لأكثر من سنة مالية خلال عمره الانتاجي والاقتصادي.

❖ إجمالي التكاليف الاستثمارية :

حيث تستهدف الشركة الحصول على تراخيص اللازمة لبدء المشروع مثل رخصة PCI وهي شهادة الحماية اللازمة لموافقة البنك المركزي على اعطاء رخصة "ميسر الدفع" بنحو 1,100 ألف جنيه، كما تستهدف الشركة شراء عدد من ماكينات POS بنحو 5 مليون جنيه لبدء المشروع، كما بلغت تكاليف تطوير الموقع الالكتروني والسيرفرات بنحو 1,100 ألف جنيه، لتصبح إجمالي التكاليف الاستثمارية اللازمة لبدء المشروع بدون مصروفات رأس المال العامل الاولي بنحو 7.2 مليون جنيه، وفيما يلي نوضح إجمالي التكاليف الاستثمارية وكذلك قيمة مصروفات رأس المال العامل الاولي:

النسبة	القيمة	مكونات مصادر التمويل الاستثماري	القيمة بالالف جنيه	مكونات الانفاق الاستثماري
		التمويل الاستثماري		التكاليف الاستثمارية
96.9%	10,000	رأس المال المصدر والمدفوع	1,100	التراخيص
3.13%	323	جاري مساهمين	5,000	الاصول الثابتة ماكينات POS
			1,100	استكمال تطوير الموقع الالكتروني +سيرفرات
			7,200	اجمالي التكاليف الاستثمارية
			3,123	مصروفات رأس المال العامل الاولي
100%	10,323	الاجمالي	10,323	اجمالي الانفاق الاستثماري



صفحة رقم (40) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



وفيما يلي نوضح تفصيليا قيمة رأس المال العامل الاولي لتشغيل النشاط:

تم حصر المبالغ التي تمثل رأس المال العامل وهو يشمل رأس المال العامل اللازم لدفع الأجور والمرتبات والدعاية والاعلان والمصاريف العمومية الأخرى قبل دخول أى إيراد بالإضافة إلى النقدية اللازمة للتمويل الجارى **لدورة التشغيل والتي قدرت ستة اشهر** وقد قدر رأس المال العامل بمبلغ 3.12 مليون جنيه مصرى

البيان	تكاليف العام الاول	رأس المال العامل 6 أشهر
سيرفرات	450	225
اجور ومرتبات	636	318
اجور ادارية	810	405
ايجارات	240	120
مصرفات عمومية اخرى	450	225
الاجور التسويقية	960	480
التكاليف التسويقية*	1,800	1,350
مصرفات الدورة الاولى للتشغيل		3,123

ملحوظة*: تم احتساب قيمة التكاليف التسويقية الاولى للنشاط بنحو 1.35 مليون جنيه والتي تمثل نحو 75% من قيمة التكاليف التسويقية للعام الاول واللازمة اللازمة لاطلاق المشروع .

- **الهيكل التمويلي للمشروع :** تبلغ اجمالى التكاليف الاستثمارية حوالى 10,323 الف جنيه و تسعى الشركة تمويلها ذاتيا عن طريق زيادة رأس المال بقيمة 10 مليون جنيه وبنحو 323 الف جنيه جاري مساهمين كما هو موضح أعلاه.



○ النتائج المالية المتوقعة

○ الإيرادات المتوقعة:

تتوقع الشركة ببدأ نشاطها بعدد 1,000 عميل بمعدل تشغيل بنحو 80% خلال العام الاول من التشغيل (2023)، على أن يصل عدد العملاء خلال عام 2027 نحو 7,412 عميل بمعدل تشغيل بنحو 75%.

كما يوضح الجدول أدناه عدد العمليات اليومية بنحو 20 عملية قيمة العملية الواحدة 250 جنيه " تم احتساب عدد ايام العمل الشهري نحو 25 يوم وذلك للحظية والحذر " تمثل نسبة عمولة الشركة نحو 2% من اجمالي الإيرادات، يتم سداد نحو 1% منها لمزودي الخدمة وفيما يلي نوضح اجمالي الإيرادات خلال الفترة المستقبلية وصولاً لصافي إيرادات الشركة.

2027	2026	2025	2024	2023	القيمة بالالف جنيه
7,412	4,492	2,723	1,650	1,000	الطاقة القصوى المستهدفة لعدد العملاء / شهريا
75%	75%	75%	75%	75%	معدلات التشغيل المستهدفة سنويا (%)
5,559.00	3,369	2,042	1,238	750	الطاقة التشغيلية المستهدفة العملاء / السنوي
20	20	20	20	20	عدد العمليات اليومي
25	25	25	25	25	عدد ايام العمل
303.88	289	276	263	250	متوسط حجم العملية
10,135,499	5,850,058	3,377,371	1,949,063	1,125,000	اجمالي الإيرادات / بالالف جنيه
2%	2%	2%	2%	2%	نسبة العمولة الشركة
202,710	117,001	67,547	38,981	22,500	إيرادات الشركة / بالالف جنيه
<u>يخصم منه</u>					
101,355	58,501	33,774	19,491	11,250	تكلفة مزودي الخدمة
101,355	58,501	33,774	19,491	11,250	صافي إيرادات الشركة / بالالف جنيه



صفحة رقم (42) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



○ التكاليف المتوقعة:

- الاجور والمرتبات: الجدول التالي يوضح الهيكل الوظيفي للسنة الاولى من التشغيل.

الاجور والمرتبات	العدد	المرتب الشهري/بالجنيه	المرتب السنوي/ بالجنيه
<u>الاجور الادارية</u>			
الرئيس التنفيذي	1	25,000	300,000
مدير التسويق والمبيعات	1	15,000	180,000
محاسبين	5	5,500	330,000
<u>الاجور التشغيلية</u>			
موظفي كول سنتر (خدمة عملاء)	5	4,000	240,000
موظفي دعم فني	5	4,000	240,000
مهندسين صيانة	2	6,500	156,000
<u>الاجور التسويقية</u>			
موظفي تسويق ومبيعات	10	8,000	960,000
الاجمالي	29	68,000	2,406,000

تم التوقع بأن تبلغ قيمة الاجور والمرتبات خلال عام 2023 نحو 2.19 مليون جنيه على ان تنمو قيمة المرتبات خلال الفترة (2024-2027) مع زيادة عدد الماكينات وكذلك ارتفاع معدلات التشغيل.



صفحة رقم (43) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



■ التكاليف المباشرة للنشاط:

2027	2026	2025	2024	2023	القيمة بالالف جنيه
1,285	989	761	585	450	سيرفرات
803	618	475	366	281	صيانة
1,615	1,292	1,034	827	636	اجور ومرتبات
20,271	11,700	6,755	3,898	2,250	عمولات
23,974	14,599	9,024	5,676	3,617	الاجمالي

■ المصروفات العمومية والادارية:

2027	2026	2025	2024	2023	القيمة بالالف جنيه
1,186	1,078	980	891	810	اجور ادارية
351	319	290	264	240	ايجارات
546.98	521	496	473	450	مصروفات عمومية اخرى
507	293	169	97	56	المساهمة التكافلية
2,591	2,211	1,935	1,725	1,556	الاجمالي

■ التكاليف التسويقية:

2027	2026	2025	2024	2023	القيمة بالالف جنيه
16,217	9,360	5,403.79	3,118.50	1,800	تكاليف تسويقية
1,679	1,460	1,269.60	1,104	960	اجور ومرتبات تسويقية
17,896	10,820	6,673	4,223	2,760	الاجمالي

صفحة رقم (44) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



■ الاهلاك والاستهلاك:

2027	2026	2025	2024	2023	القيمة بالالف جنيه
ماكينات POS					
33,161	18,931	10,125	5,000	-	التكلفة اول المدة
28,530	14,230	8,806	5,125	5,000	الاضافات
61,691	33,161	18,931	10,125	5,000	التكلفة في نهاية المدة
12,338	6,632	3,786	2,025	1,000	اهلاك العام
25,782	13,443	6,811	3,025	1,000	مجمع الاهلاك
35,909	19,718	12,120	7,100	4,000	صافي القيمة الدفترية
استكمال تطوير الموقع الالكتروني +سيرفرات					
18,236	6,006	2,200	1,100		التكلفة اول المدة
23,530	12,230	3,806	1,100	1,100	الاضافات
41,766	18,236	6,006	2,200	1,100	التكلفة في نهاية المدة
8,353	3,647	1,201	440	220	اهلاك العام
13,862	5,508	1,861	660	220	مجمع الاهلاك
27,904	12,728	4,145	1,540	880	صافي القيمة الدفترية
التراخيص					
1,100	1,100	1,100	1,100		التكلفة اول المدة
				1,100	الاضافات

صفحة رقم (45) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



2027	2026	2025	2024	2023	القيمة بالالف جنيه
1,100	1,100	1,100	1,100	1,100	التكلفة في نهاية المدة
				1,100	استهلاك العام
1,100	1,100	1,100	1,100	1,100	مجمع الاستهلاك
-	-	-	-	-	صافي القيمة الدفترية



صفحة رقم (46) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



○ قائمة الدخل

الاجمالي	2027	2026	2025	2024	2023	القيمة بالالف جنيه
224,370	101,355	58,501	33,774	19,491	11,250	الايادات
(56,890)	(23,974)	(14,599)	(9,024)	(5,676)	(3,617)	تكاليف النشاط
167,480	77,381	43,902	24,750	13,815	7,633	مجمل الربح
(10,019)	(2,591)	(2,211)	(1,935)	(1,725)	(1,556)	مصروفات عمومية وادارية
(42,372)	(17,896)	(10,820)	(6,673)	(4,223)	(2,760)	مصروفات تسويقية
115,090	56,894	30,871	16,141	7,868	3,317	صافي الربح قبل الاهلاك والفوائد والضرائب
(40,643)	(20,591)	(10,279)	(4,987)	(2,465)	(2,320)	الاهلاك
74,446	36,302	20,592	11,153	5,403	997	صافي الربح قبل الضرائب
(16,750)	(8,168)	(4,633)	(2,510)	(1,216)	(224)	الضرائب
57,696	28,134	15,958	8,644	4,187	772	صافي الربح

○



صفحة رقم (47) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



قائمة المركز المالي

2027	2026	2025	2024	2023	2022	القيمة بالالف جنيه
						<u>الاصول طويلة الاجل</u>
63,414	32,445	16,265	8,640	4,880		الاصول الثابتة
					7,200	مشروعات تحت التنفيذ
63,414	32,445	16,265	8,640	4,880	7,200	اجمالي الاصول الثابتة
						<u>الاصول المتداولة</u>
1,388	801	463	267	154	-	العملاء
14,017	12,748	10,498	7,968	6,408	3,123	النقدية
15,406	13,549	10,961	8,235	6,562	3,123	اجمالي الاصول المتداولة
78,820	45,995	27,225	16,875	11,442	10,323	اجمالي الاصول
						<u>اجمالي الالتزامات المتداولة</u>
2,956	1,800	1,113	700	446		المرودين
8,168	4,633	2,510	1,216	224	-	التزامات ضريبة الدخل الجارية
11,124	6,433	3,622	1,915	670	-	اجمالي الالتزامات المتداولة
						<u>حقوق الملكية</u>
10,000	10,000	10,000	10,000	10,000	10,000	راس المال المصدر والمدفوع
					323	جاري مساهمين
1,407	798	432	209	39		الاحتياطات
28,155	12,805	4,527	563	-39		الارباح المرحلة

صفحة رقم (48) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)





2027	2026	2025	2024	2023	2022	القيمة بالالف جنيه
28,134	15,958	8,644	4,187	772	-	صافي الربح
67,696	39,562	23,603	14,959	10,772	10,323	اجمالي حقوق الملكية
الالتزامات طويلة الاجل						
11,124	6,433	3,622	1,915	670	-	اجمالي الالتزامات
78,820	45,995	27,225	16,875	11,442	10,323	اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية



صفحة رقم (49) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



○ قائمة التدفقات النقدية المتوقعة

2027	2026	2025	2024	2023	2022	القيمة بالالف جنيه
28,134	15,958	8,644	4,187	772	-	صافي الربح
20,591	10,279	4,987	2,465	2,320	-	الاهلاك
48,726	26,238	13,631	6,652	3,092	0	التدفقات التشغيلية قبل التدفق من رأس المال العامل
(587)	(339)	(196)	(113)	(154)		العملاء
1,156	687	413	254	446		المرودين
3,535	2,124	1,294	991	224		التزامات ضريبة الدخل الجارية
4,104	2,472	1,511	1,132	516	0	التدفقات من رأس المال العامل
52,830	28,710	15,142	7,784	3,608	0	التدفقات من التشغيل
(51,560)	(26,460)	(12,612)	(6,225)	(7,200)		الاصول الثابتة
-	-	-	-	7,200	(7,200)	مشروعات تحت التنفيذ
(51,560)	(26,460)	(12,612)	(6,225)	0	(7,200)	التدفق من الاستثمار
-	-	-	-	-	10,000	رأس المال المصدر والمدفوع
-	-	-	-	(323)	323	جاري مساهمين
0	0	0	0	(323)	10,323	التدفق من التمويل
1,270	2,250	2,530	1,559	3,285	3,123	اجمالي التدفقات النقدية
12,748	10,498	7,968	6,408	3,123		نقطة اول المدة
14,017	12,748	10,498	7,968	6,408	3,123	نقدية اخر المدة



صفحة رقم (50) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



○ المؤشرات المالية المتوقعة

المتوسط	2027	2026	2025	2024	2023	بيان
<u>مؤشرات الربحية</u>						
72.68%	76.35%	75.05%	73.28%	70.88%	67.85%	هامش مجمل الربح
21.78%	27.68%	27.28%	25.59%	21.48%	6.86%	هامش صافي الربح
0.54	0.58	0.66	0.69	0.62	0.13	العائد على الاصول
0.38	0.52	0.51	0.45	0.33	0.07	العائد على حقوق الملكية
<u>مؤشرات السيولة</u>						
6,094	3,805	7,116	7,339	6,319	5,892	صافي راس المال العامل
4.11	1.34	2.11	3.03	4.30	9.79	نسبة التداول
3.96	1.22	1.98	2.90	4.16	9.56	نسبة النقدية
<u>مؤشرات التمويل</u>						
0.88	0.86	0.86	0.87	0.89	0.94	حقوق المساهمين / اجمالي الاصول
8.53	6.09	6.15	6.52	7.81	16.07	حقوق المساهمين / اجمالي الالتزامات
<u>مؤشرات الكفاءة الانتاجية</u>						
1.19	1.29	1.27	1.24	1.16	0.98	معدل المبيعات / اجمالي الاصول
3.66	6.80	4.32	3.08	2.37	1.71	معدل المبيعات / اجمالي الاصول المتداولة
2.01	1.59	1.80	2.08	2.26	2.31	معدل المبيعات / صافي الاصول الثابتة

صفحة رقم (51) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)





○ معدل العائد المطلوب

- تكلفة رأس المال باستخدام أسلوب نموذج تسعير الأصول الرأسمالية CAPM

CAPM	
15.48%	معدل العائد الخالي من المخاطر
20.00%	الضرائب
12.38%	معدل العائد الخالي من المخاطر بعد الضرائب
10.00%	علاوة المخاطر
0.35	البيتا
5.00%	علاوة مخاطر اضافية
20.88%	تكلفة رأس المال



صفحة رقم (52) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



○ التدفقات النقدية المخصومة

2027	2026	2025	2024	2023	2022	القيمة بالالف جنيه
28,134	15,958	8,644	4,187	772	-	صافي الربح
20,591	10,279	4,987	2,465	2,320	-	الاهلاك
(51,560)	(26,460)	(12,612)	(6,225)	-	(7,200)	التدفق من الاستثمار
4,104	2,472	1,511	1,132	516	-	التدفق من رأس المال العامل
1,270	2,250	2,530	1,559	3,608	(7,200)	اجمالي تدفق الدخل
8,394						القيمة المتبقية
9,664	2,250	2,530	1,559	3,608	(7,200)	اجمالي تدفق الدخل
0.37	0.45	0.54	0.65	0.79	0.95	معامل الخصم
3,571	1,005	1,366	1,018	2,847	(6,867)	التدفقات النقدية المخصومة
2,940						اجمالي التدفقات النقدية المخصومة

○ فترة الاسترداد

يقصد بفترة الاسترداد المدة (الفترة) الزمنية التي يستطيع المشروع الاستثمارى خلالها استرداد الاموال المستثمرة فيه اى تكاليفه الاستثمارية ولتقييم المشروعات الاستثمارية وهى نوعان

- فترة استرداد عادية وهى تعتمد على التدفق الدخل العادية والتي تم التوقع بأن تبلغ نحو 3.8 عام.

2027	2026	2025	2024	2023	2022	القيمة بالالف جنيه
9,664	2,250	2,530	1,559	3,608	(7,200)	اجمالي تدفق الدخل
12,412	2,748	498	(2,032)	(3,592)	(7,200)	التدفق التراكمي
3.80						فترة الاسترداد العادية

صفحة رقم (53) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



- فترة استرداد مخصومة وهي تعتمد على القيمة الحالية لتدفق الدخل بعد معالجتها بعامل الخصم الذي يساوى معدل العائد المطلوب " معدل التكلفة على رأس المال " والتي تم التوقع بان تبلغ نحو 5.18 عام.

2027	2026	2025	2024	2023	2022	القيمة بالآلاف جنيه
3,571	1,005	1,366	1,018	2,847	(6,867)	اجمالي التدفقات النقدية المخصومة
2,940	(631)	(1,636)	(3,002)	(4,020)	(6,867)	اجمالي التدفق التراكمي
5.18						فترة الاسترداد المخصومة

○ صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي

هو أسلوب تستخدمه الشركات لاتخاذ القرار حول مدى جدوى استثمار ما على المدى الطويل أي أنها إحدى أساليب الموازنة الرأس مالية. و تعرف ايضا على أنه معدل الخصم الذي تكون نتيجة القيمة الحالية له تساوي صفر، وهو يفسر عادة بالأرباح المتوقعة التي يولدها القرار الاستثماري. وبأوضح أكبر هو معامل الخصم الذي يجعل «القيمة الحالية للتدفق النقدي الموجبة» مطروحا منها «القيمة الحالية للتدفق النقدي السالبة» مساويا للصفر. و بشكل عام إذا كان المعدل أعلى من تكلفة رأس المال للمشروع فسيمثل ذلك قيمة مضافة للمشروع.

2027	2026	2025	2024	2023	2022	القيمة بالآلاف جنيه
9,664	2,250	2,530	1,559	3,608	(7,200)	صافي تدفق الدخل
3,083						صافي القيمة الحالية
36.25%						معدل العائد الداخلي

وبالرجوع الى معدل تكلفة رأس المال للمشروع والتي قدر بحوالى 20.88% فى حين ان معدل العائد الداخلى يساوى 36.25% فسيمثل ذلك قيمة مضافة للمشروع وذلك بافتراض تنفيذ كافة الافتراضات التي تم سياقها خلال الدراسة

○



صفحة رقم (54) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



تحليل الحساسية

زيادة المصروف	انخفاض الإيرادات	عادي	القيمة بالالف جنيه
		10,000	قيمة رأس المال
		5.00	عدد سنوات التقييم
		20.88%	معدل العائد المطلوب على الاستثمار
			مؤشرات التقييم البسيطة
55,155	52,479	57,696	اجمالي صافي الارباح خلال الفترة
5,672	8,036	12,412	اجمالي تدفق الدخل خلال الفترة
247	1,241	2,940	اجمالي التدفقات النقدية المخصومة
5.06	3.90	3.80	متوسط فترة الاسترداد العادية
5.83	5.42	5.18	متوسط فترة الاسترداد المخصومة
259	1,302	3,083	صافي القيمة الحالية للمشروع NPV
22.52%	28.42%	36.25%	معدل العائد الداخلي للمشروع IRR
1.64%	7.54%	15.37%	الفرق بين IRR - معدل العائد المطلوب



صفحة رقم (55) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



نتائج الدراسة

فى ضوء ما توصلت إليه دراسة الجدوى الاقتصادية من الناحية التسويقية والمالية للمشروع يمكن تلخيصها فى النقاط التالية :

- يتطلب المشروع تكلفة حوالى 10 مليون جنيه و 323 الف جنيه و تسعى الشركة تمويلها ذاتيا عن طريق زيادة رأس المال، ومبلغ 343 الف جنيه جاري مساهمين.
- تبلغ قيمة صافي ارباح المشروع خلال فترة الدراسة نحو 57,696 مليون جنيه، فيما بلغت قيمة التدفقات النقدية المخصومة 2,940 مليون جنيه وقدرت فترة الاسترداد العادية بحوالى 3.80 سنة وفترة الاسترداد المخصومة بحوالى 5.18 سنة وبلغ معدل العائد الداخلى حوالى 36.25%.



صفحة رقم (56) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)



Riqueza Financial Consultancy

مكتب الاستشارات المالية عن الأوراق المالية

صفحة فارغة متعددة



صفحة رقم (57) من (57)

دراسة قيمة الجدوى الاقتصادية لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (ش.م.م)

Address: 32 Darna Project – Ring Road – Maadi – Katameya
Tel : 02-231 033 54 Fax : 02- 231 033 56 Mob : 01011216514

Web: www.riqueza-eg.com
E-Mail : info@riqueza-eg.com